الفصل الأول

منظمة التحرير الفلسطينية: الإرهاصات والنشأة

أولاً: الإرهاصات التي سبقت نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

بعد إعلان قيام دولة إسرائيل وهزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين عام 1948، وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي أدمتْ الأمة العربية، أصبح الفلسطينيون بلا وطن يجمعهم؛ فتناثرت جموعهم فيما تبقى من وطنهم- أي قطاع غزة الذي خضع للحكم الإداري والعسكري المصري، والضفة الغربية التي ضُمت لإمارة شرق الأردن وتكوَّن منهما المملكة الأردنية الهاشمية- أو المنافي التي أُرغموا على قبولها أملاً بالعودة التي وعدتهم بها الأنظمة العربية المهزومة. وبالتالي: فإن العالم العربي لم يعرف في تاريخه المعاصر قضية، مسّت المصير القومي العربي وارتبطت به صعوداً وهبوطاً كالقضية الفلسطينية؛ فتلك القضية حظيت ولا زالت بإجماعٍ عربي غير محدود.

وكان لنكبة فلسطين عام 1948، دويٌّ هائل ليس في الساحة الفلسطينية فحسب بل في مجمل الأقطار العربية؛ فقد صاحبها ملابسات وظروف، وترتّبت عليها آثار عميقة في الفكر والواقع العربي، وكان أبرز هذه التأثيرات تعميق الفكر القومي العربي؛ فتصّدر ذلك التيار العمل السياسي في الساحة العربية، الذي ارتأى أن أسباب النكبة تعود للانحلال الذي أصاب المجتمع العربي كله بأنظمته وعقائده وتقسيماته وأحزابه، وكذلك حكوماته وأساساته، ومنحته نُظماً جديدة من العقلية والتفكير، وطغى التيار القومي العربي على غيره من التيارات في إطار الفكر السياسي العربي الفلسطيني؛ مما أدى إلى تعزيز نشاط تعبيراته التي كانت قائمة قبل عام 1948، ومن أبرزها حزب البعث، كما شكّل عاملاً رئيسياً من عوامل ظهور تعبيرات أخرى، كان أهمها حركة القوميين العرب [1].

[1]- أنيس الصايغ، **فلسطين والقومية العربية**، سلسلة أبحاث فلسطين، بيروت، إصدار: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، 1966، ص91-92؛ ماهر الشريف، **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993**، ط1، نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.K.A المحدودة للنشر، 1995، ص48-49.

وانطلاقاً من فهمه لمعاني نكبة فلسطين، أنكر التيار القومي أية خصوصية فلسطينية للصراع العربي الإسرائيلي، معتبراً أن القضية العربية قد تحوّلت منذ قيام دولة إسرائيل من قضية استقلال ووحدة فحسب، إلى قضية بقاء أو زوال للأمة العربية؛ كأمةٍ ذات وجود ومستقبل [1].

ولمَّا كان الفلسطينيون في مأزقٍ لا يُحسدون عليه أمام ضياع وطنهم؛ فكانوا كالغريق الذي يبحث عن خشبة خلاص لتنقذه مما هو فيه من الضياع؛ فعلّقوا آمالاً جساماً على أن يحقق التيار القومي لهم، تلك الآمال والطموحات للعودة إلى فلسطين.

وكان من أبرز النتائج المترتبة على نكبة فلسطين عربياً، سرعة تبدّل الأنظمة الحاكمة التي أُعتبرت سبباً مباشراً للنكبة؛ فتمّتْ الإطاحة بها في معظم الأقطار العربية خاصةً في سوريا التي شهدت أربع انقلابات عسكرية، ومصر عندما تمكّن الضبّاط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر من قلب النظام الملكي، وتشكيل نظام حكم جمهوري اتّبع النهج القومي العروبي، بعدما تمَّ تحميل النظام السابق مسئولية هزيمة الجيش المصري في حرب فلسطين، وانتهى الوضع في العراق بقيام ثورة 14 تموز (يوليه) 1958. ورغم صدق الرئيس المصري جمال عبد الناصر في توجّهه القومي لتحرير فلسطين، فإن الكثيرين من الضباط العرب الذين أصبحوا بعد ذلك قادة، استغلوا المأساة الفلسطينية للقيام بعددٍ من الانقلابات العسكرية في بلادهم؛ للوصول إلى السلطة تحت شعار "**تحرير فلسطين من النهر إلى البحر**".

وللتدليل على صحة ذلك، فإن بعض الأنظمة العربية المحكومة استعمارياً، سواء في مشرق العالم العربي أو مغربه، ذهبت في دورها لتعزيز كيان إسرائيل في فلسطين إلى أبعد الحدود الممكن تصورها، حين تواطأت مع القوى الاستعمارية الغربية الحاكمة ومع الحركة الصهيونية، على تهجير يهود البلدان العربية إلى إسرائيل، ذلك الكيان الجديد في المنطقة العربية. كما لعبت الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية، دوراً في التفجيرات ضد التواجد اليهودي في كلٍ من مصر والعراق واليمن وإرغامهم على الرحيل إلى إسرائيل؛ بحيث شكّلت نسبة اليهود الشرقيين (السفارديم) فيها في سنوات الخمسينات والستينات من القرن الماضي حوالي 63% من سكانها. وبذلك انقلب النظام الرسمي القطري العربي المحكوم استعمارياً، من

[1]- قسطنطين زريق، **القضية العربية**، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية، 1953، ص4-7.

عامل مساعد لتحرير الأرض الفلسطينية، إلى عامل مساعد لإقامة دولة إسرائيل وتثبيت وجودها[1].

واقتصر بحث القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة بعد نكبة 1948، على معالجة أحوال اللاجئين خلال فترة الخمسينات والستينات؛ وكأن القضية الفلسطينية أصبحت مسألة لاجئين ترعاهم المنظمة الدولية، من خلال أعمال وكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم. واللافت للنظر أن تشتت الفلسطينيين لم يُضعف من شعورهم بالانتماء إلى الوطن الأصلي، وحتى أولئك الذين أُدمجوا قسراً في المملكة الأردنية الهاشمية، وتمتّعوا بجميع حقوق الجنسية الجديدة؛ لم يُسقطوا من اعتبارهم هذا الانتماء، على الرغم من المحاولات المستميتة التي قامت بها إسرائيل إلى دمج هؤلاء اللاجئين بالمجتمعات العربية المجاورة لها؛ لطمس الهوية الخاصة بهم، والعمل على توطينهم بها[2].

ولقد نمتْ التنظيمات القومية العربية في المشرق العربي بشكلٍ خاص نمواً سريعاً في بنيتها، وحركة غير عادية في نضالها، كان لأبناء الشعب الفلسطيني دورٌ بارز في الإشعاع التنظيمي والنشاط السياسي، وانتسب عدد من القيادات الفلسطينية لمختلف التنظيمات القومية العربية. وفي المقابل: لم تبرز حركات وطنية فلسطينية بمعنى الكلمة، يمكن الإشارة إليها بشكلٍ واضح في مرحلة ما بعد النكبة؛ أو بمعنى آخر: فقد غاب الفكر السياسي الفلسطيني المتميز؛ وبالتالي: فقد غلَّب الفلسطينيون عروبتهم على فلسطينيتهم؛ وبذلك: تحققت الغلبة للفكر العربي العام وطروحاته المتماثلة أو المختلفة؛ فانضمّوا إلى مختلف التنظيمات القومية العربية. واستمر الحال على ما هو عليه في اندماج العمل السياسي الفلسطيني في التيار القومي العربي على حساب الهوية الفلسطينية، وطغت الوحدة على التحرير وأخذت مكانها في أولويات العمل السياسي العربي، بل ووصل الأمر إلى حد اعتبار أن أي تنظيم أو عمل سياسي فلسطيني منفرد، هو خروج على الإجماع الوطني العربي، سواء

---

[1]- عبد الله الحوراني، **"فلسطين قضية قومية وليست وطنية فقط"**، محاضرة غير منشورة ألقاها الباحث في المنامة بمملكة البحرين، بتاريخ 2006/12/17، ص5.

[2]- صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1998، ص466-467؛ خيرية قاسمية، **الحركة القومية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي من 1900 - 1964**، الموسوعة الفلسطينية، القسم 2، ج5، ط1، بيروت 1990، ص112-113؛ **مقابلة شخصية مع الأستاذ سهيل الشنطي في غزة بتاريخ 2008/2/10**، علماً بأن الأستاذ سهيل الشنطي، كان من الفاعلين ضمن حركة القوميين العرب في ستينيات القرن العشرين، ويعمل محاضراً جامعياً بقسم التاريخ بجامعة الأزهر-غزة.

كان الشعبي منه أو الرسمي. ولذلك لم يظهر في تلك الحقبة حتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين، أي تنظيم أو حركة سياسية فلسطينية تستحق الذكر، بل تميّزت بالاندماج الكامل في التيار العربي العام إلى درجة الذوبان [1].

وكانت نكبة فلسطين وقضيتها هي المنطلق والمحرك لقيام الحركة القومية العربية، وترجمة القضية القومية من فكرة موجودة لدى النخب السياسية والثقافية العربية قبل النكبة، إلى حركة سياسية ذات مشروع تحرري وسياسي واقتصادي واجتماعي، تمثّل في برامج القوى الممثلة للحركة القومية، وتمثّلت هذه الحركة في ثلاث قوى هي: حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس عام 1946، وحركة القوميين العرب والتي بدأت إرهاصات قيامها منذ عام 1949، وتأسست فعلياً عام 1951 والحركة الناصرية المنبثقة عن ثورة تموز (يوليه) في مصر عام 1952 [2].

وقد أدى التشتت الفلسطيني إلى إيجاد تنظيم سياسي واحد غير مترابط، لقيادة العمل الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج، على الرغم من محاولات قامت بها الهيئة العربية العليا [3]، التي عقدت المؤتمر الفلسطيني الأول في مدينة غزة في الفاتح من تشرين أول (أكتوبر) 1948، وأنشأت مجلساً وطنياً ترأسه الحاج أمين الحسيني، وتمَّ بمقتضاه تشكيل

---

[1]- أحمد شاهين، **"منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية إلى الاستقلال 1964 – 1974"**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد142- 143، كانون ثانٍ – شباط (يناير – فبراير) 1985، ص49؛ ذياب مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، في جواد الحمد (محرر): المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط1، عمَّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997، ص319-320؛ فيصل حوراني، **"نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطوراتها حتى نهاية القرن العشرين"**، ص39، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، ط1، غزة ، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000.

[2]- عبد الله الحوراني، **"فلسطين قضية قومية"**، ص10.

[3]- الهيئة العربية العليا: تأسست بقرارٍ من الدول العربية، وتولى رئاستها الحاج أمين الحسيني، وبعد أن بدأت الهيئة بتنظيم أعمالها في القاهرة، أنشأت لها مكاتب أخرى في القدس ودمشق وبيروت وبغداد ولندن وباريس ونيو يورك. وفي مؤتمر لندن الذي انعقد في دورته الثانية عام 1947، شارك الوفد الفلسطيني الذي يمثل الهيئة العربية العليا فيه، وكان مشروع تقسيم فلسطين مطروحاً على ساحة البحث، فرفضه الوفد الفلسطيني والوفود العربية الأخرى، وطالبوا بالاستقلال القائم على أُسس ديمقراطية لجميع السكان في فلسطين. وقد انتهى المؤتمر إلى الفشل الذريع مع إعلان وزير الخارجية البريطاني أرنست بيفن في الجلسة الختامية للمؤتمر في 14 شباط (فبراير) 1947، عن نية حكومته إحالة القضية إلى الأمم المتحدة.

محمد خالد الأزعر، **حكومة عموم فلسطين**، القاهرة، دار الشروق، 1991، ص18 وما بعدها؛ عصام سخنيني، **فلسطين الدولة (جذور المسألة الفلسطينية في التاريخ الفلسطيني)**، ط1، نيقوسيا، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1985، ص183.

حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. وفي العام نفسه في نهاية كانون أول (ديسمبر) عقد مؤيدو الأردن من الوجهاء الفلسطينيين مؤتمراً في مدينة أريحا، بايعوا فيه الملك عبد الله بن الحسين ملكاً على فلسطين؛ فتشكّلت المملكة الأردنية الهاشمية في نيسان (أبريل) 1950 من شرق الأردن والضفة الغربية [1]؛ وذلك بعد أن عارض عبد الله الأول ملك شرق الأردن الاعتراف بحكومة عموم فلسطين، وأعلن صراحةً أنه سيحارب قادتها لأنه يخشى على سلامة بلاده من إنشاء دولة ضعيفة في فلسطين؛ فتضعف عن البقاء أو يستحوذ عليها اليهود، وربما تعترف بها الأمم المتحدة فيكون التقسيم أمراً واقعاً [2].

وتُصر بعض المراجع الأردنية على اعتبار أن سكان الضفة الغربية بعد انتهاء حرب عام 1948، هم الذين ناشدوا الملك عبد الله الأول الموافقة على الوحدة مع إمارته وليس بإيعازٍ منه، وأن الواجب الوطني هو الذي دعاه للموافقة على التماسهم، وأن البرلمان الذي تمَّ تشكيله بعد الانتخابات التي جرت في الأردن، كان التمثيل فيه متساوياً بين سكان الضفتين، كما أن الحقوق في البلاد بين الأردنيين والفلسطينيين كانت متساوية [3].

وترتّب على ذلك تشتّت الكيان الفلسطيني بين قيادتين، وتوزعت بذلك الانتماءات الوطنية الفلسطينية على مختلف الأحزاب العربية؛ فدخل البعض منهم إلى الأحزاب الإسلامية وبخاصةً جماعة الإخوان المسلمين، ومنهم من اعتنق الماركسية ودخل الأحزاب الشيوعية العربية، ومنهم من اعتقد بأن العودة إلى فلسطين لا تتم إلاَّ من خلال الوحدة العربية، والتزموا بالفكر القومي العربي؛ فدخلوا حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي، ومنهم من آمن بأن وحدة الهلال الخصيب هي أقصر الطرق إلى فلسطين؛ فانضموا إلى صفوف الحزب السوري القومي الاجتماعي. وبذلك فقدت الأرض الفلسطينية هويتها

---

[1] - مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص320؛ إميل توما، **منظمة التحرير الفلسطينية**، حيفا، دار الاتحاد للطباعة والنشر، 1986، ص21؛ أكرم زعيتر، **القضية الفلسطينية**، القاهرة، دار المعارف، 1955، ص272-273؛ أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، بيروت، المكتبة العصرية وجريدة المحرر، 1966، ص270-274؛ قاسمية، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص106، 112؛ هنري لورانس، **اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية**، ترجمة: د. عبد الحميد الأربد، ود. رجب بودبوس، ط2، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993، ص282؛ **مقابلة شخصية مع الأستاذ زكريا عطية عطون** في غزة بتاريخ 2009/2/9، والأستاذ زكريا عطون من مواليد سور باهر بمدينة القدس، ويعمل حالياً، مديراً في ديوان الرئاسة الفلسطينية بمدينة غزة.

[2] - عارف العارف، **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**، ج1، كفر قرع، دار الهدى، ب. ت، ص709.

[3] - *Suleiman Mousa, **CAMEOS, Jordan & Arab Nationalism**, Amman, Ministry of Culture, 1997, pp. 120-121.*

التاريخية، وتحوّلت قضية شعبها إلى قضية لاجئين كما سبق الإشارة، وبات من الضروري إغاثتهم لتأمين استمرار حياتهم، وإيجاد العمل والمأوى لهم، بل وأكثر من ذلك فإن تقويض البُنى الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنقابية، تعززت على يدي النظام الإقليمي العربي الذي حرص على استمرار تغييب الكيان الفلسطيني بعد النكبة مباشرة؛ الأمر الذي أسعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الحريصتين على أمن إسرائيل في الأساس [1].

وكان لحرب السويس أو ما أُطلق عليها اسم العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 أثر على الفلسطينيين؛ فقد شهدت تلك الحرب مواجهة مباشرة بين الفلسطينيين في قطاع غزة وقوات الاحتلال الإسرائيلي؛ مما أدى إلى حدوث صدمة للوعي الفلسطيني لإدراك أهمية إعادة التنظيم؛ لذا: كانت تلك التجربة في المقاومة بصفوف موحدة دون النظر إلى الانتماء السياسي، بمثابة عملية انصهار كان لها آثاراً بعيدة على الفلسطينيين [2].

وفي نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي، شهدت التجمعات الفلسطينية المختلفة بروز أطروحات وبوادر تحركات سياسية جديدة، تتحدث عن أهمية وحتمية خلق التنظيم الفلسطيني، وبعث الكيان الوطني الفلسطيني الثوري، وإعادة الروح إلى الشخصية الوطنية الفلسطينية؛ فوجدت صدى لها في مختلف الأوساط والتنظيمات السياسية الفاعلة على الساحة العربية، وكان لها أثر وتفاعل واضحين في الأوساط المختلفة خاصة الملتزمة منها تنظيمياً. وقد دفعت عوامل عدة وأحداث شهدتها الساحة الفلسطينية والعربية، وجملة من القوى في الإسراع بتفاعل تلك الطروحات من أبرزها:

1- البحث عن كيفية إعادة تركيب صورة العمل السياسي الفلسطيني، بعد أن خسرت الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة إطارها ووحدتها وبرامجها.

---

[1]- أسعد عبد الرحمن، **النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية**، الموسوعة الفلسطينية، القسم2، ج5، ط1، بيروت 1990، ص168؛ سميح شبيب، **حكومة عموم فلسطين: مقدمات ونتائج**، القدس، مؤسسة البيادر الصحفية، د. ت، ص45، 54-55؛ عبد القادر ياسين، **"منظمة التحرير الفلسطينية بعد أربعة عقود. ظروف النشأة (1948-1964)"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، القاهرة، أبريل 2004، ص18؛

*Sara Roy, **The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development**, Washington, DC, Institute for Palestine Studies, 1995, p. 67.*

[2]- لوري براند، **الفلسطينيون في العالم العربي. بناء المؤسسات والبحث عن الدولة**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991، ص28.

2- الحاجة إلى التصدي للمحاولات الصهيونية المستمرة الرامية إلى طمس هوية الشعب الفلسطيني وإذابته، وإبادته من خلال المجازر الجماعية، وسياسة الإبعاد القسري، والتهجير، وهدم المنازل، وتدمير القرى، ومصادرة الأراضي.

3- الموقف الصهيوني الواضح والمستمر في المعاداة وعدم الاعتراف بأية مؤسسة فلسطينية مهما كان هدفها أو اتجاهها، مقابل التأكيد الإسرائيلي على الاستعداد للتحادث أو التفاوض مع أي نظام عربي.

4- انهيار دولة الوحدة بين مصر وسوريا، وتفاقم الخلافات داخل القوى القومية التي علَّق الفلسطينيون عليها آمالاً جساماً طريقاً للتحرير والعودة؛ إضافةً إلى انشغال تلك الأحزاب بخلافاتها وصراعاتها الداخلية؛ الأمر الذي همَّش الموضوع الفلسطيني إلى حدٍ ما في نشاطات تلك الأحزاب والقوى، وأوهن الأمل الفلسطيني المُعلق على إعادة الوحدة من جديد.

5- تصاعد نجاحات الثورة الجزائرية في أواخر الخمسينات وانتصارها في مطلع الستينات من القرن الماضي، وإعلان استقلال الجزائر عام 1962، أعطى للفلسطينيين مثالاً يُحتذى به على إمكانية الانتصار اعتماداً على ذاتهم في نضالهم من أجل التحرر، مع دعم وتأييد ومساندة عربية، وكان العنصر الذي استقطب اهتمام الفلسطينيين في الثورة الجزائرية هو القدرة على الاعتماد على الذات أولاً في مواجهة الاستعمار مهما كان عدد قواته وتطورها؛ وبالتالي: فإن طريق التحرير ليس هو بالضرورة طريق الوحدة العربية [1].

6- إنَّ الانسجام مع قيادة الرئيس جمال عبد الناصر، والتوافق معه على معظم المعارك التي كان يخوضها آنذاك ضد إسرائيل وضد الولايات المتحدة، وضد الرجعية العربية، وضد الانفصال، وضد التخلّف، ومناصرته للثورات في الوطن العربي وتحريره، وإسقاط الأحلاف، ومساندة ثورات العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وكسر احتكار السلاح، وبناء السد العالي، والإعداد لمعركة تحرير فلسطين. كل ذلك يفسر لنا الانسجام والتوافق بين عبد الناصر والقوميين العرب؛ فمن المعلوم أن ميلاد منظمة التحرير جاء بناءً على رغبة عبد الناصر في مؤتمر القمة العربية الأول لعام 1964؛ ولعدة ظروف محيطة منها:

- انتهاء القديم، أي حكومة عموم فلسطين، وضرورة ميلاد جديد.

---

[1]- مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص321-322؛ فيصل حوراني، **"نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية"**، ص41؛ شفيق الحوت، **عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية. أحاديث الذكريات (1964-1984)**، ط1، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1986، ص70.

– نضج الظروف الفلسطينية سياسياً ونضالياً واجتماعياً للكيان الجديد، ومنها إنه في ظل النمو الثقافي والوطني في مجمل الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، كانت نظرية العصابات المسلحة والفداء التي أسسها الضابط المصري مصطفى حافظ، مؤشراً على اهتداء الطبقة المثقفة والنخبة للكفاح المسلح؛ كوسيلةٍ أنجع من المهاترات الحزبية وصالوناتها.

– وجود تنظيمات فلسطينية عسكرية، بدأت تطرح نفسها كبدائل مثل حركة فتح.

– مزايدات أنظمة عربية أخرى لاحتواء الكيان الفلسطيني.

– الرغبة في استباق كل هؤلاء؛ وأن تظل القاهرة هي مركز التأثير والتوجيه، وانسجاماً مع اختيار عبد الناصر للكيان وبرئاسة الشقيري، على أساس نفس المنطلق الفكري والنضالي جاءت الموافقة [1].

7- هيّأت حياة اللاجئين الفلسطينيين في معسكرات التشرد والشتات، المناخ الاقتصادي والاجتماعي والنفسي لممارسة النشاط الفدائي؛ وإذا كانت التنظيمات الفدائية لم تبرز إلاَّ بعد سبعة عشر عاماً من النكبة؛ فذلك مردّه لنقص الوعي وافتقاد القدرة على التنظيم، لكن بعد أن تلقى مجموعة من الشبان الفلسطينيين تعليمهم العالي في الجامعات، أصبح بالإمكان ظهور قيادات قادرة على تنظيم الجماعات ذات الطابع العسكري، وبدأت الساحة الفلسطينية تشهد حالة من النقاش والتململ السياسي والتنظيم، واشتد الحديث عن خصوصية القضية الفلسطينية، وعن الدور الخاص للشعب الفلسطيني ضمن النضال العربي التحرري، ورافق ذلك التحرُّك رفض للتصوُّر الذي ساعدت الدبلوماسية الدولية على ترويجه، بأن القضية هي مجرد نزاع بين إسرائيل والدول العربية؛ مما يعني غياب الشعب الفلسطيني كطرفٍ رئيسي. ومن هنا: بدأت الدعوة إلى وضع القضية في إطارها الصحيح، وتعديلها من قضية حدود جغرافية أو قضية لاجئين إلى قضية حقوق وطنية وقومية؛ وبالتالي: أن يأخذ الفلسطينيون مكانهم كطليعة في معركة تحرير فلسطين [2].

8- ومما ساعد على ظهور الكيانية الفلسطينية، أن الإدارة المصرية لم تقف في وجه النزعة الفلسطينية داخل قطاع غزة، بل سايرتها حتى أن النوادي والنقابات المهنية داخل

---

[1]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**؛ سميح خلف، "**حركة فتح ليست هي أول من فجَّر الثورة**"، مقال في موقع الحوار نت الإعلامية؛ www.alhiwar.net

[2]- العقاد، **المشرق العربي المعاصر**، ص467؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين تاريخها وقضيتها**، نابلس، المكتبة الجامعية، د. ت، ص215.

قطاع غزة حملت جميعها اسم فلسطين [1]. وبذلك حافظت الإدارة المصرية وسلطتها القضائية على القوانين المطبقة في قطاع غزة منذ الانتداب البريطاني، ولم تُحدث فيها أي تغيّر إلاَّ ما يتعارض مع قرارات الحكم العسكري [2] ، وإن كان بمقدور الإدارة المصرية تغيير تلك القوانين الاستعمارية لِما فيه مصلحة سكان قطاع غزة؛ فلا يُعد ذلك من باب الإلحاق أو الضم، وكان هدف الإدارة المصرية من وراء هذه السياسة، هو نفي أسلوب الإلحاق والضم في السياسة المصرية تجاه الفلسطينيين كما أسلفنا الإشارة [3].

وبذلك يمكن القول: بأن فترة أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، شهدت بداية التمايز لفكر سياسي فلسطيني عن الفكر العربي العام؛ تمهيداً لتغيّر نوعي أساسي في مسيرة الكفاح الفلسطيني الذي انطوى على دافع فلسطيني إرادي؛ فقد شاء بعض الفلسطينيين دخول التجربة الجديدة، دون أن يكونوا مُرغمين إرغاماً على مقاطعة محيطهم العربي. وبالتالي: فليس من باب الصدفة أن أوائل التنظيمات الفلسطينية الخاصة والتي قُدِّر لها الاستمرار، أن ظهرت في تلك الفترة بالذات، وهي التنظيمات التي جهرت بالدعوة إلى أن يأخذ الفلسطينيون زمام المبادرة في قضيتهم بأنفسهم؛ فبرزت وتأسست حركة وطنية فلسطينية مستقلة، هي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي ظهرت على الساحة الفلسطينية، وطالب مؤسسوها بأن يكون الفلسطينيون أنفسهم في طليعة العاملين؛ لتحرير وطنهم عن طريق الكفاح المسلّح، وحرب تحرير شعبية طويلة الأمد، كما طالبوا بضرورة تشكيل كيان فلسطيني مستقل عن الدول والأحزاب العربية، وكان ذلك نتيجة لضعف الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين، وتصاعد التيار الفلسطيني المنادي بتشكيل كيان مستقل، والمطالب بالعمل من أجل استرجاع فلسطين. علماً بأن مؤسسي فتح جميعهم انحدروا من منظمات أعم، خصوصاً الذين كانوا مع الإخوان المسلمين، ولكن بعد انتهاء الوحدة المصرية السورية وانتصار الثورة الجزائرية، اجتذبت حركة فتح آخرين من بعض الذين خاب أملهم

---

[1]- عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947-1977م**، ط1، بيروت، مركز الأبحاث، 1979، ص72.

[2]- عواد طاهر الأسطل، "**الوضع القانوني لقطاع غزة تحت الإدارة المصرية**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 168-169، آذار – نيسان (مارس – أبريل) 1987، ص19.

[3]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص73.

بمنظماتهم العربية القومية، والأمر نفسه تقريباً ينطبق على جبهة التحرير الفلسطينية التي بدأ ظهورها إلى العلن في مطلع الستينات [1].

ثانياً: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

بدايةً يجب التركيز على كيفية تفكير العرب في إنشاء الكيان الفلسطيني؛ فقد تزامن نشوء المشكلة الفلسطينية مع نشأة حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي كان للقضية الفلسطينية منذ بدايته تأثير على صياغة فكره والمفهوم القومي له، كما ولعبت القضية الفلسطينية والنكبة عام 1948 تحديداً، دوراً في تغيير جزء من النظام الرسمي العربي من خلال فشلها في مواجهة ضياع فلسطين؛ الأمر الذي أدّى إلى أن القضية الفلسطينية لم تؤثر فقط في النظام الرسمي العربي؛ وإنما على إعادة صياغة المفاهيم الفكرية والأهداف السياسية، وما انطبق على حزب البعث انطبق أيضاً على الرئيس المصري جمال عبد الناصر؛ فمشاركته في حرب فلسطين قبل ثورة تموز (يوليه) 1952، ومحاصرته في مدينة الفالوجة، وانكشاف دور الحكومة المصرية ضعفاً وارتباطاً بالمستعمر البريطاني، أدّى إلى تعزيز الفهم الثوري لدى عبد الناصر؛ ولضرورة التحضير لثورة ضد النظام الملكي بعد أن تمَّ اعتبار ذلك النظام أحد أسباب الهزيمة [2].

وظلَّ عبد الناصر حتى عام 1955 دون أن يحدّد مساراته السياسية بعد، ولكن بعد استمرار الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، وعدم قدرة الجيش المصري على المواجهة، نتيجة ضعف التسليح وفشل المحاولات التي أجراها عبد الناصر للحصول على السلاح الأمريكي أو الغربي لمواجهة إسرائيل، أدّى ذلك إلى تحولٍ في فكره؛ فتوجه إلى المعسكر الشرقي للحصول على أول صفقة سلاح من تشيكوسلوفاكيا. ومن هنا: فالقضية الفلسطينية لم تؤدِ إلى تغيير النظام الحاكم؛ وإنما أدّت إلى تغيير توجه النظام السياسي المصري وعدة أنظمة أخرى، وبعد هذا التوجّه في السياسة المصرية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والدعم

---

[1]- حوراني، "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص42-43؛ مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص322؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية.، **فلسطين**، ص210-211.

[2]- **مقابلة مع الأستاذ عبد الله الحوراني في غزة بتاريخ 2008/1/22**، والأستاذ الحوراني يشغل حالياً منصب عضو في المجلس الوطني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويشغل الآن مدير المركز القومي للدراسات والتوثيق، وشغل سابقاً منصب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حتى عام 1993، حين انسحب احتجاجاً على توقيع اتفاق أوسلو.

الغربي له، باستمرار الاعتداءات الإسرائيلية ليس فقط على قطاع غزة؛ وإنما على مصر نفسها من خلال العدوان الثلاثي عام 1956، ذلك كله جعل عبد الناصر يتجه نحو الفكر القومي، والربط بين التحرر من الوجود والنفوذ الاستعماري في المنطقة وبين تحرير فلسطين، أي أنه إذا نحا العرب في تحرير بلدانهم وتحرير طاقاتهم وثرواتهم من الوجود الاستعماري؛ فذلك قوة لهم من ناحية، وضعف لإسرائيل من ناحيةٍ ثانية [1].

وبناءً على ذلك: فقد كان الجهد العربي محكوماً برؤية قومية (رؤية عبد الناصر كثوري للمشروع القومي، ثمَّ رؤية حركة القوميين العرب؛ وكذلك رؤية حزب البعث كحركة قومية)، وتمَّ الربط بين تحرير فلسطين وتحرير الوطن العربي من جهة، وبناء قدراتهم على الأخص من جهةٍ ثانية، والتي يملكها الفكر القومي مثل مصر والعراق لاحقاً كقاعدةٍ لمشروعٍ وحدوي، وبناء اقتصادي وفكري وتربوي موحّد، غير أن هذه الاستعدادات التي يجب توفيرها من أجل عملية تحرير فلسطين، رأى عبد الناصر أنها قد تأخذ وقتاً طويلاً، وفي هذه الحالة لا يجوز الانتظار لتوفير شروط عملية التحرير، وترك الشعب الفلسطيني دون أن يكون له دور في عملية التحرير؛ لذلك: فكّر عبد الناصر بإقامة كيان فلسطيني لتجميع الشعب الفلسطيني من جهة، وتنظيمه وتوحيده وجعله من جهةٍ ثانية كطليعةٍ لعملية التحرير المستقبلية، ولإبراز الهوية الفلسطينية في مواجهة الهوية الإسرائيلية من جهةٍ ثالثة [2].

وتحولت الرغبة الفلسطينية في إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية المتميزة في مطلع الستينات إلى حركة عارمة؛ وتقاطعت هذه الحركة مع رغبة عربية متزايدة في إبراز الشخصية الفلسطينية، وإنشاء كيان يتولى التحدث باسم الفلسطينيين ويضبط حركتهم، ويُمكّن الدول العربية من مراقبتها وتحديد إيقاعاتها [3]؛ بينما يذكر وليد الخالدي: أن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية أحدث تحوُّلاً لدى الفلسطينيين من العمل القومي العربي، إلى الاهتمام أكثر بالهويّة والشخصية الذاتية الفلسطينية [4].

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- المرجع السابق؛ **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[3]- فيصل حوراني، "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص45-46؛

*A. Mark Tessler, **A History of the Israeli – Palestinian Conflict**, Bloomington, Indiana University Press, 1995, p. 374.*

*4- Walid Khalidi), **Palestine Reborn**, London, I.B. Tauris and Co., 1992, p. 8.*

وفي ظل ما اكتنف هذا التقاطع من تعقيدات، نشأت منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، والتي رأى فيها منشئوها كياناً يستوعب حركة الفلسطينيين إلى أن يتحرر وطنهم. ويبدو أن السبب وراء فكرة إنشاء كيان فلسطيني، يعود لرفض الإدارة المصرية على سبيل المثال لكل التنظيمات عامة، وتنظيم فتح خاصةً، ولأن الكثيرين من أعضاء التنظيم الأخير كانوا من الإخوان المسلمين سابقاً المحظور لدى الإدارة المصرية [1]. بينما رأى البعض: أن رغبة القاهرة في أن تبقى هي مركز التأثير والتوجيه كما سبق الإشارة، هو السبب لنشأة منظمة التحرير؛ وذلك انسجاماً مع اختيار عبد الناصر للكيان وبرئاسة الشقيري؛ فجاءت الموافقة على أساس نفس المنطلق الفكري والنضالي [2].

ومن المعلوم أن اهتمام الحكومات العربية بالقضية الفلسطينية وقتذاك كان شكلياً، وتركز فقط حول قضية اللاجئين، ووصل الأمر ببعض النُخب الفلسطينية إلى الاقتناع، بأن موقف الأنظمة العربية كان طي القضية الفلسطينية؛ فرغم المناوشات العسكرية المتقطعة بين العرب والإسرائيليين، وشن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، أبدت مختلف الدول العربية استعدادها لإيجاد نوع من التسوية المباشرة أو غير المباشرة مع إسرائيل والاعتراف بها [3]؛ بينما يؤكّد البعض الآخر: أن هذا الأمر لم يحدث مطلقاً في أي نظام؛ لأن عبد الناصر ارتفع عالياً وخلفه كل الجماهير؛ فلم يجرؤ أي نظام على التفكير في التسوية حتى لو شكّككنا في بعضها [4]، وهو ما نميل إليه لعدم تمكّن أي نظام عربي وقتذاك على التفرُّد بالقرار، في وقتٍ كان التمدد القومي مستشرياً في المنطقة العربية.

وفي الوقت نفسه: لم تتخذ دولة عربية واحدة دون استثناء أية خطوة عملية، تمكّن الفلسطينيين من ممارسة حق تقرير مصيرهم في المناطق التي تواجدوا فيها تحت الإدارة العربية؛ فالمصالح الإقليمية والقطرية لتلك الدول: طغت على المصلحة القومية الشاملة، وتراجعت القضية الفلسطينية في سلم الاهتمامات والسياسات العربية، بعد أن أصبحت

---

[1]- زكريا السنوار، **العمل الفدائي في قطاع غزة من 1967-1973م**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية – غزة 2003، ص27-28؛ زياد أبو عمرو، **أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948-1967م**، عكا، دار الأسوار، 1987، ص124.

[2]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[3]- إميل توما، **منظمة التحرير الفلسطينية**، حيفا، دار الاتحاد للطباعة والنشر، 1986، ص109.

[4]- **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

فلسطين موضوعاً في منتهى الخطورة، والمس به يعني عدواناً إسرائيلياً جديداً وتأديباً جديداً[1].

ولقد شغل نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، مكان الصدارة بين أبرز أحداث مسيرة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية غداة نكبة عام 1948، وقد يقال أن الدول العربية لم تعبّر عن موقفٍ واحد، أو لم تكن ذات سوية سياسية واحدة إزاء نشأة المنظمة. وهذا صحيح فيما يتعلق بالتفصيلات، غير أن المقصود في هذا المقام هو الموقف العام الذي عبّرت عنه آنذاك الجامعة العربية وقرارات القمة العربية، مع اعتبارٍ خاص لتوجهات الدول الأكثر فاعلية في النظام الإقليمي العربي مثل: مصر وسوريا والعراق والسعودية. وظلّت هذه الخاصة أحد لوازم السياسة العربية على مدار حياة المنظمة؛ فقد قامت حكومة عموم فلسطين وجُمدت بتوافقٍ عربي، ومضت منظمة التحرير الفلسطينية وخاضت غمار الحياة العربية والدولية بتوافقٍ فلسطيني عربي، مارست في تكوينه القوى العربية الفاعلة الدور الأكبر[2].

والحق يقال: **بأن نشأة منظمة التحرير الفلسطينية لم تأتِ من فراغٍ أو اعتباطٍ أو فجأة**، بل مُهِدَ لها عبر سنوات طوال، من خلال مؤتمرات جامعة الدول العربية وبعض الأنظمة الرسمية العربية ذات الصلة بالشأن الفلسطيني؛ فقد جاء في الملحق الخاص بفلسطين لميثاق جامعة الدول العربية، أنه يتضمن: "**اختيار مجلس الجامعة مندوباً عنها** (أي: عن فلسطين) **للمشاركة فى أعماله لحين حصولها على الاستقلال**"[3]. وبناءً على ذلك الملحق: أصدر مجلس الجامعة العربية في أواخر كانون أول (ديسمبر) 1945، قراراً نصَّ على أن تُمثَّل فلسطين بمندوبٍ واحد أو أكثر؛ بحيث لا يزيد عدد أعضاء الوفد عن ثلاثة، وللوفد الفلسطيني الحق بالتصويت في قضية فلسطين، وفي الأمور التي يستطيع أن يلزم فلسطين في تنفيذها؛ وأن يكون المندوبون ممن رشحتهم الهيئة العربية العليا، وكان موسى العلمي ثمَّ الحاج أمين الحسيني فيما بعد مندوبي فلسطين في الجامعة. وبعد إقامة حكومة عموم

---

[1]- توما، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص108-109؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص77.

[2]- محمد خالد الأزعر، "**منظمة التحرير الفلسطينية: التجربة والآفاق المستقبلية**"، ص386-387، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، ط1، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000.

[3]- **لمحة تاريخية عن نشأة جامعة الدول العربية**، موقع جامعة الدول العربية؛

http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=185&level_id=60

فلسطين واعتراف الدول العربية بهذه الحكومة- باستثناء الأردن- دعت الجامعة حكومة عموم فلسطين إلى إرسال ممثليها لحضور اجتماعات المجلس، وأصبح أحمد حلمي عبد الباقي هو مندوب فلسطين في مجلس الجامعة، وحين ضَعُف دور حكومة عموم فلسطين؛ ونظراً لتوقف أعمالها بسبب الظروف الراهنة، جاء قرار مجلس وزراء خارجية دول الجامعة في الدورة العادية السادسة عشرة المنعقد في 23 أيلول (سبتمبر) 1952 بالقاهرة، بأن يكون رئيس الحكومة أحمد حلمي عبد الباقي ممثلاً لفلسطين في الجامعة [1].

إذن: كان تأسيس منظمة التحرير برئاسة أحمد الشقيري تتويجاً لجهود ومحاولات بلورة كيان فلسطيني، يخلف حكومة عموم فلسطين التي تلاشت وتوفي رئيسها أحمد حلمي عبد الباقي في 26 حزيران (يونيه) 1963؛ وبالتالي: استغرقت رحلة البحث عن كيان سياسي يبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية أكثر من نصف قرن، ابتداءً من عام 1908 حين كتب نجيب نصّار في جريدته (الكرمل) بهذا الخصوص، لمواجهة التنظيم الصهيوني في فلسطين؛ وكذلك: جهود الوجيه راغب الدجّاني، من خلال تكتّل وجهاء فلسطين وأعيانها لمواجهة النشاط الصهيوني [2].

وبقيت العلاقة قائمة بين مجلس جامعة الدول العربية وتمثيل الشعب الفلسطيني بعد نكبة عام 1948، وإن شابها نوع من الفتور وعدم الوضوح لبعض الوقت؛ فقد بقيت الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين تمثلان فلسطين في الجامعة تمثيلاً رمزياً غير ذي تأثير بالنسبة للشعب الفلسطيني، وظل أحمد حلمي عبد الباقي ممثلاً لفلسطين لدي الجامعة حتى وفاته عام 1963 كما أسلفنا الإشارة. وكان العام 1959 قد شهد لأول مرة بحث مسألة كيان الشعب الفلسطيني على صعيد رسمي عربي؛ فهذا العام شهد تطوراً مفاجئاً عندما اتخذ مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في دورته الحادية والثلاثين قراراً يتعلق بالشعب الفلسطيني، تمّت فيه الدعوة إلى إعادة تنظيمه وإبراز كيانه شعباً موحداً- لا مجرد لاجئين- يسمع العالم صوته في المجال القومي، وعلى الصعيد الدولي بواسطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطيني، كما جاء في القرار كذلك العمل على إنشاء جيش فلسطيني في

---

[1]- **قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الذي أنهى أعماله في 1952/9/23:**
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=544&level_id=237&page_no=6
؛ عصام سخنيني، **"تمثيل الشعب الفلسطيني"**، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 15، 19 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1972.

[2]- **مقابلة مع سهيل الشنطي.**

الدول العربية المضيفة، وكان هذا القرار قد صدر بناءً على توجيهٍ تقدم به وفد الجمهورية العربية المتحدة؛ مما هيّأ السبيل أمام انبثاق كيان وطني فلسطيني، ويُضاف إلى ذلك أن التنافس العربي الرسمي، واشتداد الخلافات العربية- العربية في تلك الفترة، وجعل القضية الفلسطينية محوراً لتلك الخلافات، دفع بمجلس الجامعة إلى اتخاذ مثل هذا القرار[1].

وفي ظل المزايدات التي طغت على الساحة العربية، والصراعات بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق في نهاية الخمسينات وأوائل الستينات، كان ثمة إلحاحٌ على مسألة تبني إبراز الكيان الفلسطيني على جدول أعمال الجامعة العربية، وكان الحاج أمين الحسيني في 20 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1957، طالب بانضمام فلسطين إلى الجمهورية العربية المتحدة التي كانت في طور التكوين، ولكن الرئيس عبد الناصر رفض عروض المفتي الحسيني، الذي كان يأمل بذلك بالعودة إلى الحلبة السياسية. ويبدو أن عبد الناصر لم يكن يريد جعل الجمهورية العربية المتحدة، المسئول الوحيد عن حل القضية الفلسطينية، كما لم يُرد الاعتراف بحق هيئة المفتي في تمثيل فلسطين، وطالب باستشارة حقيقية لكامل الفلسطينيين في مستقبل غير محدد. وعليه: تحالف الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم الخصم في صراعه ضد عبد الناصر مع الحسيني، واقترح في تشرين ثانٍ (نوفمبر) وكانون أول (ديسمبر) 1959، ومراراً في عام 1960 إعلان جمهورية فلسطينية، تطالب بكامل فلسطين الانتدابية، وهذا يعني إلغاء الإدارة المصرية من قطاع غزة وإلغاء ضم الأردن للضفة الغربية، بل واتهم هذان البلدين بالتواطؤ مع إسرائيل في اقتسام فلسطين. وضمن هذا الإطار دعا الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في حزيران (يونيه) 1959 إلى تشكيل فوج عسكري من الفلسطينيين المقيمين في العراق، وبرعاية كاملة من الهيئة العربية العليا تحت اسم "فوج التحرير الفلسطيني"، وتمَّ تشكيل هذا الفوج في آذار (مارس) 1960. وبالفعل: بحث اجتماع

---

[1]- **قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العادية الحادية والثلاثون، الذي أنهى أعماله بالقاهرة في 1959/8/4**:

http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=593&level_id=237

أحمد الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب**، الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، 1426هـ (2005م)، ص76-81؛ أسعد عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية**، نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، 1987، ص67؛ عصام سخنيني، "**الكيان الفلسطيني**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41-42، كانون ثانٍ- شباط (يناير – فبراير) 1975، ص48؛ مروة جبر، **جامعة الدول العربية وقضية فلسطين 1945-1965م**، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1989، ص126؛ سميح عبد الحافظ عبد المعطي موسى، **الكيان الفلسطيني من 1964- 1973م**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1984، ص37، 70.

اللجنة السياسية في الجامعة العربية الذي عُقد في مدينة شتورة اللبنانية في 1960 والذي حضره وزراء الخارجية العرب، ذلك الاقتراح المقدم من الجمهورية العربية المتحدة، وكان هذا الطلب هو الأول من نوعه الذي أقرَّ وجوب المحافظة على الشخصية الفلسطينية، وتهيئة الشعب الفلسطيني لتحرير أرضه، وتقرير مصيره كيانيّاً بعد ذلك، وكان ذلك بإيعازٍ من الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يخوض معركة قومية شاملة [1].

ويعتبر هذا القرار تحولاً مفاجئاً في مواقف الدول العربية- بفعل الضغط المصري- التي بدأت تُدرك أن الشخصية الفلسطينية ما زالت حية؛ لذا: فمن الأفضل احتواؤها منذ البداية خاصةً وأن النظام الحاكم في العراق بعد ثورة تموز (يوليه) 1958؛ قد بدأ يميل إلى فكرة الكيان الفلسطيني، الأمر الذي كان ينذر بتطورات رأت الدول العربية أن من الضروري مواجهتها قبل أن تُفرض عليها. وكان توجه الحكومات العربية نحو إنشاء هذا الكيان هو تخوّف هذه الحكومات من فقدان الرقابة على الجماهير الفلسطينية التي حبّذت قيام التنظيمات الصغيرة؛ كحركة فتح التي وعدت باتخاذ إجراءات عنيفة ضد إسرائيل، من دون أن تُدخل في حسابها وجهة نظر الحكومات العربية حول الضربة الانتقامية التي كان من المنتظر أن تقوم بها إسرائيل؛ فقيام الكيان الفلسطيني أو منظمة التحرير في إطار الرسمية العربية وبترحيبٍ منها، لم يكن أكثر من استجابة عملية لحالة قائمة في الواقع الفلسطيني ذاته؛ فكل الحقائق الموجودة في الساحة السياسية الفلسطينية، كانت تُنذر بالبشارة الكيانيّة، وتشير إلى قُرب انعتاقها من تحت سطح رقابة الجامعة العربية [2].

ومما ساهم في تقبل الدول العربية لهذا التحول والاقتناع به، **أولاً:** المظاهرات الحاشدة التي نظمّها اللاجئون الفلسطينيون احتجاجاً على مشروع الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد (Dag Hammarskjöld)، والقائم على توطينهم في البلدان المتواجدين فيها، وكان الشعار الذي رفعوه **أولاً: "لا استيعاب .. لا استيطان .. بل عودة إلى الأوطان"**. **وثانياً:** محاولة توحيد الاتحادات القومية الفلسطينية في الجمهورية العربية المتحدة. **وثالثاً:**

---

[1]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص77-79؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للأعوام 1964**، بيروت، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1966، ص7؛ لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص282-283؛ محمد كريشان، **منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ والهياكل – الفصائل والأيديولوجية**، ط1، تونس، دار البراق، 1986، ص14؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص55؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين**، ص216-218؛ براند، **الفلسطينيون في العالم العربي**، ص158.

[2]- توما، **منظمة التحرير**، ص112؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص99.

تسرّب أنباء التنظيمات الوطنية الفلسطينية، التي كان في طليعتها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، التي نجحت مع الأيام في توحيد عدد من التنظيمات في إطارها[1].

فبعد الانفصال الذي حدث في دولة الوحدة بين مصر وسوريا، شهدت السنوات التي أعقبت ذلك انكفاء نحو "**الفلسطينية**"، تمثّل في نشوء عدد كبير من التنظيمات الجديدة، وأعطت لنفسها في الغالب اسم جبهة وأحياناً حركة، وصلت إلى نحو أربعين تنظيم وجبهة وحركة. وقد انعكست هذه "**الفلسطينية**" على الأحزاب القومية نفسها؛ فالتغيير النوعي الذي طرأ على الساحة الفلسطينية بعد عام 1961، لم يؤدِ إلى انبثاق تنظيمات فلسطينية عديدة، بل أدّى أيضاً إلى تغيّر مماثل تقريباً في بنية الأحزاب العربية القومية؛ فقد أفرزت هذه الأحزاب أعضاءها الفلسطينيين في أجهزة قُطرية فلسطينية خاصة، ومنفصلة عن تنظيماتها القُطرية الأخرى، ويؤكد صلاح خلف هذه الحقيقة: بأن حركة فتح نجحت في عام 1961 في توحيد معظم الخمس وثلاثين أو الأربعين منظمة فلسطينية في تلك الفترة، التي نشأت بصورة عفوية في الكويت[2]، وإن لم يكن توحيداً مطلقاً، حيث أن ذلك الأمر لم يتم حتى يومنا هذا.

غير أن قرار إنشاء الكيان الفلسطيني، بقي قيد التسويف والتأجيل في الدورات اللاحقة لمجلس الجامعة، إلى أن تمَّ بحثه بشكل أكثر جدية في الدورة الأربعين للمجلس التي عُقدت في 19 أيلول (سبتمبر) 1963، بعد وفاة ممثل فلسطين في الجامعة أحمد حلمي عبد الباقي، وبروز مسألة تعيين خلفٍ له؛ فاخُتِيرَ أحمد الشقيري لهذا المنصب رغم معارضة وفدي السعودية والأردن، وتحفظ العراق. وأُرفق بقرار الاختيار هذا تكليف الشقيري بمهمة القيام بجولة في الدول العربية المضيفة للفلسطينيين؛ لبحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، والوسائل التي تؤدي إلى دفعها إلى ميدان الحركة والنشاط، مع ضرورة إبراز الكيان الفلسطيني والعمل على تحقيق ذلك. ورغم عدم الإجماع العربي على ذلك القرار، بسبب تحفّظ كل من: الأردن والسعودية التي كان الشقيري يعمل مندوباً للأخيرة في الأمم المتحدة، واستغنت عنه في العام نفسه، فإن هذا القرار يعتبر المهد لقيام منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد، حيث دعا الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى عقد مؤتمر قمة

---

[1]- توما، **منظمة التحرير**، ص112.

[2]- صلاح خلف، **فلسطيني بلا هوية. لقاءات مع الكاتب الفرنسي إريك رولو**، ترجمة: نصير مروة، د. ن، د. ت، ص71؛ سخنيني، "**الكيان الفلسطيني**"، ص51.

عربية لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على مياه نهر الأردن، وأُقرَّ في هذا المؤتمر الذي عُقد في القاهرة في 13 كانون ثانٍ (يناير) 1964، استمرار تكليف الشقيري في مهمته التي أوكلها له مجلس الجامعة في دورته الأربعين [1].

ومن المعلوم: أنه في الاجتماع السابق للجامعة العربية، كانت العراق قد أصرَّت على إعادة فتح ملف مسألة الكيان الفلسطيني، واقترحت مع تأييدٍ سوري حيث يعمل حزب البعث الذي وصل حديثاً إلى السلطة على تعزيز قوته، إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومثل تلك الخطوة التي اعترفت أخيراً بحقوق الفلسطينيين، ستعطي بالتالي: ولاء اللاجئين الفلسطينيين الكامل للنظامين البعثيين الرسميين في: بغداد ودمشق، وتزيح السيطرة المصرية والأردنية عن تلك الأجزاء من فلسطين التي ما زالت تحت حكمهما. ولكن نتيجة لمعارضة القاهرة وعمّان للخطة، قررت الجامعة العربية تعيين أحمد الشقيري خليفةً لأحمد حلمي عبد الباقي [2].

والحق يقال: إن الفضل الأكبر يعود **للشقيري** في إنشاء الكيان الجديد الذي انتهز صدور قرار القمة العربية؛ فبادر إلى تنفيذه وجعله أمراً واقعاً، لكي لا يبقى مثل غيره من

---

[1]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص80؛ خيرية قاسمية، **أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً**، الكويت، نشر لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري، 1987، ص69-70؛ هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، مج4، ط1، دمشق 1984، ص313؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص6؛ جبر، **جامعة الدول العربية**، ص118؛ سخنيني، "**الكيان الفلسطيني**"، ص52.

وكانت قد قامت ضجة حول تعيين أحمد الشقيري كممثل عن فلسطين في الجامعة العربية، خاصة من جانب الأردن والسعودية، اللذان كان لهما موقفهما الخاص من الشقيري بالذات؛ فخاضت مصر ومعها الجزائر حملة دعم للشقيري تكللت بالنجاح؛ فتمت دعوة فلسطين للمشاركة في المؤتمر بشخص الشقيري، مع ملاحظة بروتوكولية تحرمه من الجلوس على كرسي مماثل لكراسي الملوك والرؤساء، وتفرض وضع الكرسي متخلفاً إلى الوراء بعض الشيء عن كراسي البقية من الحكام. ولمَّا دخل الشقيري إلى القاعة دفع كرسيه إلى الأمام، وشارك الملوك والرؤساء في مداخلاتهم، بعد أن وعدهم بأنه سيكون إلى جانبهم كتفاً إلى كتف في كل مواقفهم ومعاركهم. وشدّد كثيراً على تعبير "كتفاً إلى كتف"، لكي يفهم الجميع أن كرسي فلسطين وموقعه بعد اليوم سيكون مثل الكراسي العربية الأخرى ومواقعها.

الحوت، شفيق، "**دور أحمد الشقيري الفكري والسياسي في النضال الوطني الفلسطيني**"، في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري ومعهد البحوث والدراسات العربية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول (سبتمبر) 2005، ص80-81.

[2]- باميلا آن سميث، **فلسطين والفلسطينيون (1876-1983)**، ترجمة: إلهام بشارة الخوري، ط1، دمشق، دار الحصاد، 1991، ص221.

القرارات السابقة دون تنفيذ؛ لذلك كان مضطراً لمسايرة وإرضاء الحكومات العربية؛ فسارع للقيام بجولة في الدول العربية المضيفة للفلسطينيين لبحث ما تمَّ الاتفاق عليه.

واللافت للنظر أن القمة العربية تلك لم توافق على تعيين مندوب للفلسطينيين من الهيئة العربية العليا ولا من حكومة عموم فلسطين، بل عيّنت أحمد الشقيري الذي حظي بدعمٍ من الرئيس المصري جمال عبد الناصر[1]، ولم تُخوِّل الشقيري مهمة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تقرر أصلاً تشكيل كيان فلسطيني، لأن الدول العربية لم تكن متفقة على طبيعة الكيان الفلسطيني وأهدافه، لكنها تركت الباب مفتوحاً له للتوجه نحو تنظيم الشعب الفلسطيني فقط. وفي هذا الصدد يذكر الشقيري: أن "**قرار الملوك لم يخولني إنشاء الكيان الفلسطيني إطلاقاً ... وكانت مهمتي في الواقع الاتصال والدرس، ومن ثمَّ تقديم تقرير إلى مؤتمر القمة الثاني المزمع عقده في الإسكندرية في شهر أغسطس** (آب) **1964، ولكني: خشيت أن أُنفّذ هذا القرار؛ فقد كانت آراء الدول العربية متباينة بشأن كيفية تشكيل الكيان الفلسطيني واختصاصاته، وكانت آراء التجمعات الفلسطينية متباينة كذلك... وكان من المفروض أن أُبرز هذه التناقضات في تقرير أُقدمه إلى الملوك والرؤساء في اجتماعهم في الإسكندرية، وأنا أعلم أن مصير هذا التقرير هو إحالة الموضوع إلى الحكومات العربية مرة أخرى؛ لمزيد من الدرس كما كان الحال لسنين عديدة مضت... ولهذا: فقد عزمت أن أضع الحكومات العربية والشعب الفلسطيني أمام الأمر الواقع؛ فأدعو إلى مجلس وطني.. لينظر في الميثاق والنظام الأساسي ويعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وتشترك بعد ذلك في مؤتمر الملوك والرؤساء باسم منظمة التحرير الفلسطينية، لا تحت اسم ممثل فلسطين في الجامعة العربية**"[2].

ويقرر عصام سخنيني: بأنه رغم أن القمة العربية لم تكن هي التي شكّلت الكيان الفلسطيني، فإنه في المقابل كذلك فإن الذاتيّة المُفرطة التي تحدّث من خلالها الشقيري عن تشكيل الكيان، لم تكن كذلك هي المكوّن الأساسي الذي بني فوقه الكيان الفلسطيني، وهو بذلك لا يقلل من أهمية ما قام به الشقيري. ولكن حقائق المرحلة وقتذاك فلسطينياً وعربياً،

---

[1]- **مقابلة مع الأستاذ جميل عبد الرحيم السحّار في غزة بتاريخ 2008/8/10**، والأستاذ جميل السحّار مدرس متقاعد منذ عام 1995، بعد عملٍ متواصل لمدة 38 عاماً في سلك التدريس بمدارس وكالة الغوث الدولية بغزة، ويعمل حالياً في لجنة إصلاح العشائر– فرع مشروع عامر، ومختار أهالي الجيّة بحي النصر بغزة، وكان شاهد عيان على نشأة منظمة التحرير الفلسطينية.

[2]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص81-82.

كانت تُحتّم طرح فكرة هذا الكيان، والبحث في الوسائل الكفيلة بإخراجه إلى حيز الوجود؛ لذا: كان هناك دور يبحث عن بطل؛ فكان الشقيري هو بطل هذا الدور [1].

ويبدو مما سبق بيانه: أن الشقيري اعترف بأن قرارات مؤتمر القمة العربية كانت هزيلة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لأن المواقف العربية المتعارضة بشأن الكيان الفلسطيني، لم تسمح بأكثر مما دعت إليه القمة، لكنه في الوقت نفسه يعترف بأنه تجاوز الصلاحيات التي أُعطيت له في المؤتمر. وفي ذلك المجال يقول الشقيري: **"لقد رضيت بهذه الصيغة الهزيلة، لأني كنت أريد أن أضع قدمي على أول الطريق، وأن يبرز الكيان الفلسطيني كأمرٍ واقع، ثمَّ: ينمو ويكبر بصورة ذاتية"** [2]. ولقد كانت الصفات التي تمتّع بها الشقيري والقدرات التي كان يمتلكها، هي من الأسباب الرئيسية التي استطاع بها انتزاع موافقة الملوك والرؤساء العرب على إقامة الكيان الفلسطيني [3].

وعلى الرغم من أن أجهزة الإعلام العربية، قد أخذت بالتهليل والتكبير لمؤتمر القمة العربية وقراراته التي اتُخذت فيه؛ فأشعلت آمال الأمة العربية ومعها آمال الشعب الفلسطيني [4]؛ فقد عرف الشقيري كيف يستغلها استغلالاً جيداً؛ فتجاوز حدود قرار القمة العربية كما سبق الإشارة، بأن سعى إلى تشكيل كيان فلسطيني خلال جولاته على الدول العربية. وفي قطاع غزة لمس اندفاع الجماهير الفلسطينية ومطالبتها بحمل السلاح خلال تظاهرات الاستقبال التي أُعدت له؛ فبادر بإنشاء معسكرٍ للتدريب العسكري في قطاع غزة [5].

فالشقيري إذن وجد أن خلق الكيان الفلسطيني دون الاعتماد على الحنكة السياسية، مجرد سراب سوف يلهث الفلسطينيون خلفه طويلاً، وهو أمر يُحسب له؛ حيث تمكّن من وضع الأنظمة العربية الفاعلة على الساحة العربية تحت الأمر الواقع؛ فدعا إلى عقد مجلس وطني في القدس للنظر في الميثاق والنظام الأساسي، وإعلان ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية.

---

[1]- سخنيني، **"الكيان الفلسطيني"**، ص53.

[2]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص69؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين**، ص218.

[3]- عرفات حجازي، **إنصافاً لمؤسس منظمة التحرير الفلسطينية**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م)، ص22.

[4]- الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص69.

[5]- جبر، **جامعة الدول العربية**، ص130.

ثالثاً: تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الأول

بناءً على قرار مجلس الجامعة العربية، بتكليف أحمد الشقيري بدراسة إمكانية قيام كيان فلسطيني، قام الأخير بجولته الفلسطينية العربية في أواسط شباط (فبراير) 1964؛ فالتقى خلالها بمختلف التجمعات والشخصيات الفلسطينية، وكانت أهم العقبات التي واجهت الشقيري واحتاجت إلى لقاءات مطولة وحوارات تكاد لا تنتهي، كانت مع الفلسطينيين أنفسهم لأن التنظيمات والجبهات المسلحة والسرية منها بشكلٍ عام، لم تكن تؤيد قيام كيان بقرارٍ من الجامعة العربية، خوفاً من أن ينتهي مصير ذلك الكيان إلى مصير حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا [1]، وكان من قبل قد اجتمع بوفدٍ من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي الفلسطيني والمجلس التشريعي في غزة في كانون ثانٍ (يناير) 1964، وتباحث معهم حول هذا الموضوع [2].

وكذلك الأمر التقى بالزعامات العربية بخاصةً في دول الطوق والخليج العربي، وطرح مشروعه وأفكاره الهادفة لإقامة كيان فلسطيني، وأسفرت تلك: اللقاءات والمناقشات والخطابات المختلفة على كثرة مشاكلها عن عقد مجلس وطني فلسطيني حضره 422 عضواً، تمَّ اختيارهم بطرق مختلفة، وبمعايير ليست ثابتة، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف التجمعات الفلسطينية، ورغبات الحكومات العربية، ورغبة الشقيري الشخصية في إنجاح تلك الخطوة والبقاء على رأسها. كما تجاهل الشقيري التنظيمات الفلسطينية، تجاهلاً يعود إلى عدائه لتلك التنظيمات، كما عبر عن ذلك مرات عدة؛ ففي إحداها قال: بأن الفلسطينيين لا يقبلون أن تكون قضيتهم محل مناورات حزبية أو مساومات، إنها قضية شعب صمم على أن يحمل السلاح لتحرير وطنه، وأن ينبذ الحزبية والتحزب، كما دعا في بعض المناسبات الأحزاب، وخاصة اليسارية والشيوعية إلى الانصهار في المنظمة على أساس أن تحل نفسها [3].

وبذلك عُقدت في 28 آيار (مايو) 1964، في مدينة القدس الجلسة الافتتاحية تحت رعاية العاهل الأردني الملك حسين وبحضور ممثلين عن سائر الحكومات العربية، وتمَّ خلال

---

[1]- مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص326؛ بيان نويهض الحوت، "**شخصية أحمد الشقيري**"، في: أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين، ص42؛ **الموسوعة الفلسطينية**، مج4، ص313.

[2]- توما، **منظمة التحرير**، ص118.

[3]- مخادمة، **منظمة التحرير**، ص326-327؛ كريشان، **منظمة التحرير**، ص19.

المؤتمر انتخاب الشقيري رئيساً له، كما انتخب مكتباً للرئاسة مؤلفاً من ثلاثة نواب للرئيس، وأمين عام للمؤتمر. وبعد عدة مناقشات استمرت عدة جلسات، اتخذ المؤتمر عدة قرارات كانت أبرزها:

1- إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية.
2- اعتبار المؤتمر بأعضائه "المجلس الوطني الفلسطيني".
3- المصادقة على الميثاق القومي الفلسطيني، والنظام الأساسي للصندوق القومي، واللائحة الداخلية للمجلس الوطني، وتشكيل كتائب فلسطينية عسكرية نظامية، وكتائب فدائية قادرة وفعّالة.
4- إيمان الفلسطينيين بالوحدة العربية، وعلى أن تحرير فلسطين والوحدة هدفان متكاملان، يُهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، وعلى أن مصير الوجود العربي رهن بتحرير فلسطين.

وبانتهاء الجلسة الأخيرة للمؤتمر، أُعلن رسمياً للعالم ميلاد كيان فلسطيني عُرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية، لاقى الكثير من الترحيب والتأييد والمعارضة لدى مختلف الأوساط الفلسطينية والعربية، وإن كانت السمة الغالبة له سمة ضرورة إبراز هذا الكيان، فيما كانت المعارضة جميعها عدا معارضة الهيئة العربية العليا لفلسطين، تنصّب على ضرورة تجاوز العديد من الثغرات التي يحملها هذا المشروع وليس المشروع كله؛ لذا: شكّلت ولادة منظمة التحرير انعطافاً مهماً في مسيرة القضية الفلسطينية، وفي الحياة السياسية للشعب الفلسطيني. واعتبر الميثاق القومي ذلك التحرير، واجباً قومياً تقع مسئولياته كاملة على الأمة العربية بأسرها وفي طليعتها الشعب الفلسطيني [1].

وانطلقت المنظمة بقيادة أحمد الشقيري لتبني من الصفر أو ما دونه، ما يستلزمه الكيان الوطني من مؤسساتٍ ودوائرٍ وقواتٍ مسلحة، وافتتحت لها الفروع في العواصم العربية؛ وإذا كان بعض الحكام العرب، يشدون المنظمة للتروّي والبناء البطيء وعدم اللجوء إلى أي سلاح غير سلاح الكلمة؛ فلقد كان الشعب الفلسطيني في المقابل يشد في المنظمة

[1]- مخادمة، **منظمة التحرير**، ص327؛ الشعيبي، **عشر سنوات**، ص208؛ راشد حميد، "**منظمة التحرير الفلسطينية في عشر سنوات**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41-42، كانون ثانٍ- شباط (يناير- فبراير) 1975، ص516؛ وزارة الدفاع الوطني- الجيش اللبناني، **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973، ص293.

باتجاهٍ مناقض، يحثها على مباشرة الكفاح المسلح وخوض المعركة [1].

والواضح أن النقاش داخل أروقة المؤتمر الفلسطيني الأول، كان محدوداً بإملاءات النظامين العربيين الرسميين المصري والأردني، اللذين وضعا المنظمة تحت جناحيهما. ويبدو أن وجود التناقض بين هذين النظامين، هو الذي أوحى باقتراح بعض المندوبين منع الفلسطينيين العمل خارج إطار المنظمة [2].

يتضح مما سبق ذكره: أن الشقيري بما صرَّح به، قد رفض المشروع العراقي الداعي لقيام الكيان الفلسطيني، وتقسيم الفلسطينيين في أماكن تواجدهم على دوائر انتخابية، مهمتها انتخاب نواب المجلس الوطني الفلسطيني، بينما مشروع الشقيري مهمته انتخاب حكومة وطنية تقيم علاقات مع كافة الدول العربية والدول الصديقة، ويكون من أبرز مهماتها تولي معركة تحرير فلسطين.

ولمَّا كان الحديث عن الميثاق والنظام الأساسي ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية يخرج بنا عن الهدف الرئيسي للدراسة، فإننا لن نتطرّق لتلك الأجهزة بالتفصيل، بل سنكتفي بالإشارة إلى الميثاق القومي الفلسطيني؛ لبيان دوره في خدمة الآمال والطموحات الفلسطينية في خدمة الهدف المعلن من تأسيسه، وهو تحرير كامل التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر.

فالميثاق القومي الفلسطيني: ضمَّ تسعاً وعشرين مادة موزعة على مقدمة وخمسة أبواب، معتبراً فلسطين وطناً عربياً حدوده تلك التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، كما اعتبر الشخصية الفلسطينية صفة أصلية لازمة لا تزول وتنتقل من الآباء إلى الأبناء، وأن الفلسطينيين هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين في عام 1947، سواء من خرج منهم أو بقي فيها، وكل من وُلِدَ لأبٍ عربي فلسطيني بعد ذلك التاريخ، كما أكَّد الميثاق رفض الشعب الفلسطيني لتصريح بلفور عام 1917، ولصك الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم المتحدة عام 1922، وكذلك لقرار التقسيم الصادر عام 1947 وما ترتب عليهم.

---

[1]- الاقتصاد العربي، **كانت فلسطين جُرحاً في قلبه .. والوحدة أمنيته الكبرى**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980-2000، الطبعة الاليكترونية الأولى، 1426هـ (2005م)، ص66.

[2]- توما، **منظمة التحرير**، ص128.

ومن أهم ما ورد في الميثاق، كان واضحاً في تحديد سلطات المنظمة الناشئة على الأراضي الفلسطينية؛ فقد جاء في المادة الرابعة والعشرين من الميثاق: أن "**لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية، ولا قطاع غزة، ولا منطقة الحمة، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والرياسة المالية**". أما المادة الأخيرة من الميثاق فقد نصّت على أن: "**لا يُعدّل هذا الميثاق إلاّ بأكثرية ثلثي أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، في جلسة خاصة يُدعى إليها من أجل هذا الغرض**". علماً بأن تعديلات جوهرية أُجريت على هذا الميثاق في الدورة الرابعة في تموز (يوليه) 1968، حيث تغيَّر اسمه من: "**الميثاق القومي الفلسطيني**" إلى: "**الميثاق الوطني الفلسطيني**" [1]، وتمَّ حذف المادة الرابعة والعشرين من الميثاق الجديد عام 1968.

وحسب قول الأستاذ فؤاد بنات: "**لم يكن الميثاق القومي لمنظمة التحرير سوى ميثاق أعدّته جبهة التحرير الفلسطينية (ج. ت. ف)، وكانت قد حملته لجنة يرأسها الأستاذ زهير الريّس صاحب جريدة أخبار فلسطين الصادرة في غزة، عندما قرروا عقد مؤتمر تشارك فيه بعض الشخصيات؛ فقرروا: تشكيل لجنة لعمل ميثاق قومي فلسطيني؛ فهؤلاء حملوا ميثاق الجبهة الذي وضعوه كتنظيمٍ سري؛ فكان الأستاذ حبيب جرادة سكرتير المجلس التشريعي يتلقى منه** (أي: من فؤاد بنات) **مادتين في كل جلسة لتلك اللجنة، ولم تكن المادة رقم (24) التي وردت في الميثاق القومي الفلسطيني لاحقاً، والتي تنص على أن: لا سيادة لمنظمة التحرير الفلسطينية على قطاع غزة والضفة الغربية ومنطقة الحمّة، من ضمن الميثاق الذي وضعناه في جبهة التحرير الفلسطينية، لأننا في الجبهة نرفض هذا البند جملة وتفصيلاً**" [2].

---

[1]- مخادمة، **منظمة التحرير**، ص327-329 (بتصرف)؛ **الميثاق القومي الفلسطيني**، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1972؛ حميد راشد (إعداد)، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1975، ص13.

[2]- **مقابلة مع الأستاذ فؤاد سعيد بنات، في غزة، بتاريخ 2008/7/23**، والأستاذ فؤاد بنات هو أحد المؤسسين ومسئول القيادة العليا المؤقتة لجبهة التحرير الفلسطينية (ج.ت.ف)؛ كتنظيم سري، والذي انطلق من عام 1961، وهو أحد خمسة مناضلين وضعوا الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أُقر في العام 1964 في مؤتمر القدس، ثمَّ: عمل مدرساً في مدرسة الصناعة في غزة، وهو من المناضلين القلائل الذين ظلوا ثابتين على مواقفهم ومبادئهم الثورية، ولم ينضووا تحت عباءة الذين سايروا الحلول السلمية واللهث وراء السراب المزعوم بإمكانية الحل السلمي للقضية الفلسطينية.

ويستطرد الأستاذ بنات قائلاً: كنت قد أطلعت صلاح خلف (أبو إياد) على الميثاق الذي وضعناه، وكان يعلم به لأول مرة، إلاَّ أنه بعد الاطلاع عليه رفض مجمل وجهة الميثاق لأنه يعبّر عن آراء قومية وناصرية. وكان اطلاع صلاح خلف على الميثاق قد استغرق خمس ليالي، جرى خلالها النقاش مطولاً معنا في الجبهة، ولكن صلاح خلف استمر على موقفه الرافض، بحجة أن هذا الميثاق يعبر عن آراء قومية وناصرية. وكانت النسخة الأصلية من الميثاق الذي أعدّته جبهة التحرير الفلسطينية (ج. ت. ف)، تنص على أن (فلسطين جزء من الوطن العربي الكبير، وأن الشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية الواحدة)، وكانت تلك المبادئ مشهورة لدى القوميين العرب والبعثيين، إلاَّ أنه اتضح لنا فيما بعد، أن لفظة الكبير التي وردت في النص الأصلي لميثاق الجبهة، تمَّ شطبها في المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الذي انعقد في القدس في آيار (مايو) 1964، وقد شطبوا تلك الكلمات حتى ينفوا عن منظمة التحرير الفلسطينية التي ستنشأ صفة الحزبية، وحتى لا تحمل المنظمة كلمات أو مصطلحات تستخدمها تنظيمات أخرى [1].

وحريٌّ بنا الإشارة إلى المادة الرابعة والعشرين من الميثاق نظراً لأهميتها؛ فالواضح من خلال نص تلك المادة أنه على الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية منظمة فلسطينية صرفة، إلاَّ أنها لا تملك السيادة حتى على ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية التي لم يطلها بعد الاحتلال الإسرائيلي قبل العام 1967، بدليل ما ذُكر في المادة المذكورة، بأن لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية، ولا قطاع غزة، ولا منطقة الحمّة. وإذا كانت تلك المنظمة التي نشأت لهدف تحرري، لا تملك السلطة على أرضٍ فلسطينية فأين ستقيم سلطتها؟؛ مما يدعو المرء للتساؤل عن هدف وضع هذا النص الخطير. بل الأخطر ما ذُكر في النص نفسه من القول: **الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية**، أي أن الذين صاغوا ذلك النص، كانوا مُقرّين بأن جزءاً فلسطينياً كالضفة الغربية هو جزء من أملاك المملكة الأردنية الهاشمية؛ وبالتالي: لا يحق للفلسطينيين العمل من خلاله، ويشتمّ منه التدخل الأردني الصريح لدى الذين صاغوه لذكر تلك العبارة والتأكيد عليها. والشيء نفسه ما ذُكر عن قطاع غزة الذي كان يخضع للإدارة المصرية، مع الفارق بأن السلطات المصرية لم تعتبر القطاع أراضٍ مصرية لها الحق بها. بل ويستطرد نص المادة بالقول: بأن نشاط المنظمة، سيقتصر على المستوى القومي الشعبي في الميادين

[1]- المرجع السابق.

التحريرية والتنظيمية والرياسة المالية. فإذا بقيت الأراضي الفلسطينية غير خاضعة لسلطة منظمة التحرير الفلسطينية؛ فما قيمة تحرير أراضٍ ليست لها سلطة فعلية عليها؛ الأمر الذي يجعل أي باحث في تلك المسألة يقف عندها بشيء من الاستغراب والتعجب!!!.

ومما يدعم ما ذهبنا إليه ما قاله البعض: بأنه بدل تأسيس الأدوات التي تمكّن الفلسطينيين من إقامة حركة مسلحة لاستعادة أراضيهم، كان إنشاء منظمة التحرير بمثابة خطوة تجاه الإذعان لوجهات نظر الرئيس عبد الناصر والملك حسين والبعثيين، عندما حافظوا على الوضع القائم في وجه التهديدات الإسرائيلية بتحويل مجرى نهر الأردن؛ وبشن عدوان على الأردن وسوريا ومصر [1].

ومن المؤكد أن الميثاق القومي خلا تماماً وبما يؤكد مغزاه من أي نصٍ على الاستقلال الفلسطيني أو أي إشارة إليه، وأغفل الاستقلال الوطني، وأغفل حتى استقلال منظمة التحرير، بل إن الميثاق خلا حتى مما يفصح عن أن شعب فلسطين عازم على بناء كيان خاص به، حتى أن الشقيري مؤسس المنظمة، لم يُرِدْ في خطابه الذي افتتح به المؤتمر الأول أي إشارة لكلمة **كيان**. وفي السياق ذاته وبما يؤكد على المغزى ذاته، أغفلت مقدمة الميثاق ومواده ذكر النتائج التي ترتبت على عدم قيام دولة فلسطينية مستقلة في العام 1948. أما ما أظهر أهمية الكيان الوطني الفلسطيني والحاجة إلى بنائه؛ فقد تجسّد في عددٍ من ردود الفعل التي ظهرت فيما بعد ضد الميثاق، وتلك هي التي بيّنت أن الاهتمام بالكيان لم يكن ضئيلاً، بل إن من ردود الفعل تلك ما أظهر وجود اهتمام بمسألة السيادة أيضاً؛ فحركة القوميين العرب على وَلعِها الشديد بالفكر العربي القومي الوحدوي، انتقدت عدداً من المفاهيم التي عبّر الميثاق عنها، كما انتقدت سلوك قيادة المنظمة ورضوخها للإملاءات العربية [2].

يتضح مما سبق ذكره: أن الميثاق القومي للمنظمة شابه الكثير من الثغرات التي تؤخذ عليه، وأعطت المناوئين لمشروع المنظمة حق توجيه سهامهم إليها؛ فالشقيري زعيم المنظمة وإن حاول بعد المؤتمر الوطني الأول أن يُظهر استقلالية منظمته، إلاَّ أن عدم ذكر ما ينص على الاستقلال الفلسطيني، وإغفال ذكر استقلالية القرار الفلسطيني كان له صداه على

[1]- سميث، **فلسطين والفلسطينيون**، ص223.

[2]- فيصل حوراني، **نشأة الحركة الوطنية**، ص48.

الساحة الفلسطينية؛ فما جاء في المادة الرابعة والعشرين من الميثاق، مثالٌ حي على عدم استقلالية المنظمة وقرارها السياسي والسيادي.

أما **النظام الأساسي** للمنظمة الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأولى؛ فقد حدد كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصاتها، واعتبر جميع الفلسطينيين أينما تواجدوا أعضاء طبيعيين في منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت قد أُجريت عدة تعديلات على النظام الأساسي فيما بعد فرضتها ظروف الثورة الفلسطينية [1].

ويُلاحظ في البند السابع من القرارات التي صدرت عن المجلس الوطني الأول، التركيز على دور القوات النظامية بذكرها دون إضافة صفات؛ بينما أُضيف للكتائب الفدائية كلمتا: "**قادرة وفعّالة**"؛ وربما ذُكرت هذه الكتائب في البند المشار إليه؛ كمجرد محاولة فيما بعد لاستيعاب طلائع العمل الفدائي التي أخذت تظهر وقتذاك ولو بحجمٍ محدود [2].

ولقد كان انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس، انتصاراً لشخص الشقيري والخط السياسي الذي أراده رغم المعارضة الداخلية؛ فنجح في الإعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية. ومما لا شك فيه، أن الشقيري استغلَّ الحماس الشديد والدؤوب في الساحة الفلسطينية وداخل المؤتمر للتعجيل بولادة الكيان الفلسطيني، وفي الوقت نفسه تمكّن من كسب ثقة الملك حسين وإقناعه بافتتاح وقائع المؤتمر.

وكان الشقيري قد نجح في تجاوز الكثير من الصعاب التي جابهته من الحكومات العربية والتنظيمات الفلسطينية، واختار قيادة المنظمة ومضى معهم قُدماً إلى مؤتمر القمة العربية الثاني في الإسكندرية في أيلول (سبتمبر) 1964، وألقى تقريراً باسم منظمة التحرير بيّن فيه، شرف مشاركته بوصفه رئيساً للمنظمة الذي اختاره ممثلو الشعب الفلسطيني، لا بوصفه مشاركاً اختاره الملوك والرؤساء العرب، وشرح للمؤتمر مراحل بناء الكيان الفلسطيني، وطلب من الدول العربية أن يكون دورها تسهيل البناء وتأييده لا بناءه، وأن تترك له شخصيته المستقلة المتعاونة غير المنعزلة [3].

---

[1]- مخادمة، **منظمة التحرير**، ص328-329.

[2]- حميد، "**منظمة التحرير الفلسطينية في عشر سنوات**"، ص516.

[3]- الشقيري، **من القمة**، ص141، 152، 156-157.

وكان للشقيري تصور خاص للكيان المقترح؛ إذ قال بعد إنشائها: "**لقد قيل أن الكيان الفلسطيني يهدف إلى غرضين، أولهما: سلخ الضفة الغربية وإقامة حكومة فلسطينية. وثانيهما: أن تتخلى الدول العربية عن قضية فلسطين، وكلا الأمرين باطل من أساسه. الكيان الفلسطيني يهدف إلى أن يصبح أهل فلسطين قوة وطنية عاملة تُسهم في تحرير فلسطين**". وكذلك أن تنظيم الشعب الفلسطيني لا بد أن يعبّر عن إرادة الشعب الفلسطيني، وأن تنضوي تحت لوائه كل التنظيمات والهيئات الفلسطينية، وأن يكون مفتوحاً أمام المواطنين جميعاً [1].

ما سبق يؤكد ما ذهبنا إليه من قبل: بأن هدف الشقيري لم يكن المواجهة المباشرة مع الأنظمة العربية خاصة الأردن، لكي يتمكّن من إخراج الكيان الفلسطيني إلى حيز الوجود، دون مجابهة سياسية قد تحدث من ذلك النظام العربي أو ذاك.

وبالمجمل: فما يزال البعض وحتى الآن، يتحدّث عن أن نشأة وميلاد منظمة التحرير الفلسطينية؛ إنما جاء بقرارٍ رسمي من النظام الإقليمي العربي، ولم يكن ناتج عن تفاعل شعبي فلسطيني وحاجة فلسطينية؛ وإنما نتج عن حاجة ذلك النظام إلى التحلل من عبء القضية الفلسطينية، ورغبتها في تشكيل إطار نظامي يعيق تبلور الحركات الثورية الفلسطينية التي بدأت تظهر في أواخر الخمسينيات. غير أن ذلك القول برسمية الولادة يغفل عمداً حقيقة التطلّع الفلسطيني إلى تشكيل الكيان الوطني، والذي ظهر جلياً في مسعى الحاج أمين الحسيني عشية هزيمة عام 1948، ثمَّ في قيامه بتشكيل حكومة عموم فلسطين التي خنقها النظام الإقليمي العربي الرسمي قبل سواه، كما يغفل حقيقة أن الشقيري لم يتلقَّ تكليفاً من القمة العربية بتشكيل المنظمة؛ بل بالاتصال بأبناء الشعب الفلسطيني. وكان هدف التكليف في حقيقته، إنتاج هيئة تشبه حكومة عموم فلسطين على مقعد فلسطين في جامعة الدول العربية، دون أي دور فعلي وحقيقي. ولقد تلمَّس الشقيري في اتصالاته وجهات النظر الفلسطينية والتي انعكست في عمله لتشكيل المنظمة، وتقديم لجنتها التنفيذية الأولى إلى مؤتمر القمة العربية الثاني. وبدلاً من هيئة شكّلية جاء الشقيري

[1]- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، ص70-71؛ سخنيني، **الكيان الفلسطيني**، ص56.

إلى القمة بمنظمة تحرير فلسطينية، لم تحظَ منذ لحظتها الأولى بإجماعٍ عربي، بل وُضعت محل تجاذب واستقطابات عدة [1].

وتراوحت مواقف الدول العربية من مسألة خلق الكيان الفلسطيني أو منظمة التحرير الفلسطينية وحتى عام 1968، ما بين مؤيدٍ بالكامل لها كما هو الحال مع مصر والكويت والجزائر، أو خلافٍ مستمر كما مع الأردن، أو تحفظٍ من جانب السعودية [2]، كما أن ثمة أكثر من دولة ظلّت لسنوات عديدة لا تتعامل مع المنظمة.

لكن السؤال المهم الذي يجب طرحه في ضوء ما ذكره أحمد الشقيري: (**هل القرار الذي اتخذه بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وفرضه كأمرٍ واقع على العرب والفلسطينيين، كان نابعاً من إرادة فلسطينية صِرفة، أم نتيجة مصالح عليا لبعض الأنظمة العربية؟**).

وقبل الإجابة على هذا السؤال الكبير، رُبَّ قائل يقول: بأن الدافع العربي لنشأة المنظمة قد جاء على خلفية الرغبة في لجم تطور حركة الشعب الفلسطيني الذاتية نحو التأطّر السياسي، وأخذ زمام المبادرة المسلحة على طريق التحرير، ويأخذ ذلك الرأي في اعتباره: كيف أن الساحات الفلسطينية قد أنضجت وقت الإعلان عن المنظمة، عدداً كبيراً من التنظيمات التي أوشكت على ممارسة تلك المبادرة؛ وذلك التقدير لا يجانبه الصواب حسب البعض، غير أنه حتى في إطار صحته النظرية ينبغي الانتباه إلى دور العامل العربي؛ فكل تلك الساحات كانت تحت السيطرة العربية متعددة العناوين؛ فالضفة الغربية تحت الحكم الأردني، وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية؛ إضافةً للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1948. فمن الصعب ولعلها الاستحالة عملياً، أن يجري التماس مع الاحتلال الإسرائيلي والاشتباك معه؛ بالقفز على هذه الحقيقة الجغرافية السياسية بمعزلٍ عن الاستعدادات العربية، ناهيك عن الحديث، عمَّا تستدعيه حركة التنظيمات الفلسطينية من عمليات إسناد بالتدريب والإعلام والتعبئة والتسليح، وهي جوانب لن تمر بأمان بغير تسهيلات عربية لوجستية في محيط فلسطين المحتلة [3].

---

[1]- أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص22.

[2]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص102.

[3]- الأزعر، "**منظمة التحرير**"، ص387.

وسواء جاء نشوء المنظمة عن توجّه عربي حقيقي لإبراز البُعد الفلسطيني الأصيل في الصراع، أو كان استجابة لتحدي النهوض الذاتي الفلسطيني وإخضاعه للرقابة، وعدم السماح لقيادة فلسطينية مستقلة بالظهور على الساحة؛ كحركة فتح التي بدأ الإحساس بوجودها من قِبل الأحزاب والتنظيمات الأخرى، ومن قِبل بعض أجهزة مخابرات بعض الدول العربية؛ فقد ثبت أن الأب المؤسس للمنظمة أحمد الشقيري؛ قد تلقّف بضعة سطور تمخّضت عن مؤسسة القمة العربية في كانون ثانٍ (يناير) 1964؛ بصدد إحياء الكيان الفلسطيني كما سبق الإشارة؛ ليؤلّف إطاراً فلسطينياً جامعاً، وكان بروز هذا الإطار معلماً فارقاً بقوة بين ما قبله وما بعده في مسيرة الشعب الفلسطيني. وبالمجمل: فقد بات واضحاً بأن جهود الشقيري انصبّت في تصميمه على خلق واجهة نشاط أو كيان من لا شيء؛ لينظّم من خلالها الهجمات ضد إسرائيل [1].

وللإجابة على السؤال السابق، لا بد من إلقاء الضوء على الموقفين المصري والأردني بالذات من مسألة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ثمَّ بقية المواقف العربية الأخرى؛ فالدور المصري كان الأبرز في الإعداد والعمل لإنشاء تلك المنظمة، ولا نعتقد بأن الشقيري وضع فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني موضع التنفيذ، إلاَّ بعد حصوله على مباركةٍ أو ضوءٍ أخضر مصري لتنفيذها.

يتضح لنا من خلال مجمل ما ذكرناه في هذ الفصل، عدة أمور دعت إلى التفكير في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية منها:

- إن نكبة فلسطين أدّت إلى سرعة تبدل الأنظمة الحاكمة في كثير من الدول العربية، التي أُعتبرت سبباً مباشراً للنكبة خاصة في مصر، عندما تمكن الضبّاط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر من قلب النظام الملكي، وتشكيل نظام حكم جمهوري اتّبع النهج القومي العروبي.
- إن رغبة الفلسطينيين في إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية المتميزة، تحولت إلى حركةٍ عارمة، تقاطعت مع رغبة عربية متزايدة في إبراز الشخصية الفلسطينية وإنشاء

[1]- الأزعر، "**منظمة التحرير**"، ص388؛ سعيد خليل المسحال، **ضياع أمة**، ط1، لندن، الرافد للنشر والتوزيع، 1994، ص16؛ *Charles D. Smith,, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, Second Edition, New York, St. Martin's Press, 1992, p. 187.*

كيان يتولى التحدّث باسم الفلسطينيين، ويضبط حركتهم ويُمكّن الدول العربية من مراقبتها وتحديد إيقاعاتها.

- إن الفضل الأكبر يعود لأحمد الشقيري في إنشاء الكيان الجديد، الذي انتهز صدور قرار القمة العربية الأول في عام 1964، الذي تحدث عن ترتيب أوضاع الفلسطينيين؛ فبادر إلى تنفيذه وجعله أمراً واقعاً، لكي لا يبقى مثل غيره من القرارات السابقة دون تنفيذ. لذلك كان مضطراً لمسايرة وإرضاء الحكومات العربية. فالشقيري وجد أن خلق الكيان الفلسطيني دون الاعتماد على الحنكة السياسية، مجرد سراب سوف يلهث الفلسطينيون خلفه طويلاً، وهو أمر يُحسب له، حيث تمكّن من وضع الأنظمة العربية الفاعلة على الساحة العربية تحت الأمر الواقع.
- إن انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس، كان انتصاراً لشخص الشقيري والخط السياسي الذي أراده، رغم المعارضة الداخلية؛ فنجح في الإعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية؛ الأمر الذي سعى إليه طويلاً.

obeikandl.com